



سياسية - ثقافية - فكرية - اقتصادية
اجتماعية

الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)

العدد (٤٧) - كانون الأول / ديسمبر ٢٠٢٠



الافتتاحية:

مسار الحركة الشيوعية العربية: محاولة للمراجعة

ارتبط نشوء الحركة الشيوعية العربية بثورة تشرين الأول / أكتوبر البلشفية الروسية عام 1917. وكاد تفكّك الاتحاد السوفيتي عام 1991 أن يجعل الشيوعيين العرب في حالة موت سريري. يعطي هذا صورةً عن تبعية الحركة للمركز السوفيتي، وهو ما لم يكن مقتصرًا على السياسة والتنظيم بل شمل الفكر والثقافة.

ومع ذلك، لم تكن هذه الحركة تعتمد على أوكسجين خارجي فقط، بل بلغت حدًّا بأن تكون قوًّة سياسيةً كبيرةً، في العراق وسوريا والسودان، فيما كان لها دور ثقافي كبير في مصر ولبنان، وهو ما يدل على انغراز في التربة المحلية العربية.

ففي مراحل عدّة، كان العامل السوفيتي مساعداً لنمو الأحزاب الشيوعية، وتقويتها. فحينما انتصرت الحركة السوفياتية الرئيسية على النازية، ساعدت في نشوء وإحداث مذكوري عرب في العراق 1945-1948، وفي سوريا 1945-1956. كان دور موسكو في مساعدة الرئيس المصري جمال عبد الناصر في حرب 1956 عاملًا رئيسيًا في نشوء مذكوري جديد في سوريا، في 1957-1958، وفي العراق 1957-1963، وفي مصر 1957-1963.

وفي مراحل أخرى، كان الموقف السوفيaticي دافعًا لإحداث كوارث عند الشيوعيين العرب، مثل موقف موسكو في تأييد قرار تقسيم فلسطين، وفي تأييد قيام دولة إسرائيل، دفع الشيوعيون العرب ثمنه غالياً في دمشق وبغداد، عامي 1947-1948، ومثل دفع موسكو بالشيوعيين العراقيين للصدام مع العروبيين، إثر ثورة 14 تموز 1958، منذ أيلول، وهو ما كان سبباً في اعتقالات رأس سنة 1959 للشيوعيين السوريين والمصريين من قبل عبد الناصر. ثم كانت المجازر المتبادلة بين الشيوعيين والعروبيين في العراق، التي بدأت في الموصل، في آذار 1959، وبلغت ذروتها ردًّا على ما فعله الشيوعيون، هناك، بمجزرة ارتكبها البعثيون ضدهم إثر انقلاب 8 شباط 1963. حينها، ضغطت موسكو على الشيوعيين المصريين لحل حزبهم عام 1964، بعد زيارة خروتشوف للقاهرة، وعلى الشيوعيين العراقيين للتقارب مع حكم عبد السلام عارف، عبر «خط آب 1964». ثم ضغط الكرملين على الشيوعيين السوريين والعربيين للركوب في مركبي النظمتين البعثيين في دمشق 1972، وبغداد 1973. فيما قاد هذا الضغط السوفيaticي على الشيوعيين السودانيين إلى التعاون مع النميري، وإلى انشقاق الحزب الشيوعي السوداني عام 1970، وإلى الدفع بعد الخالق محجوب، الرافض لضغط موسكو إلى انقلاب 22-19 تموز 1971 الفاشل.

في مراحل ثانية، كان العامل الذاتي سبباً في النمو والانغراز في التربة المحلية. يلاحظ ذلك في الحزب الشيوعي السوداني، بين النشوء في 16 آب 1946، وضربة النميري في 22 تموز 1971. وحتى في مرحلة ما بعد إعدام محجوب، والشقيق الشيخ، استطاع الشيوعيون السودانيون إثبات أنهم رقم صعب في



المعادلة السياسية السودانية، طوال أربعة عقود لاحقة. وهذا لم ينتج عن مهارات ذاتية فقط، بل عن تجذّر الحزب عميقاً في التربة المحلية.

في العراق يُلاحظ هذا في فترة قيادة يوسف سلمان يوسف، «فهد»، للحزب بين عامي 1941 و 1947 ، وفي فترة قيادة حسين الرضي، «سلام عادل»، 1955- 1963 وعندما تحول الشيوعيون العراقيون، في الفترة الأولى، إلى قوة كبرى في الأوساط العمالية والطلابية، سيطروا على فئة المتقنين. وفي الأول من أيار 1959 ، أذلوا مليون شخص إلى شوارع بغداد، في بلد لم يتجاوز مجموع سكانه، يومها، عشرة ملايين نسمة.

كان هناك نمو ذاتي في الحزب الشيوعي السوري في فترة النضال ضد ديكاتورية الشيشكلي (1951- 1954). وبعد سقوطه، وببداية الفترة البرلمانية، حيث عكست الأصوات الكبيرة التي أخذها خالد بكداش في دمشق في انتخابات 1954 ذلك. كذلك الأصوات التي نالها أحمد محفل في حلب، عندما كاد أن ينجح أمام مرشح حزب الشعب. وكان النمو الكبير للحزب عام 1957 مؤدياً إلى تحول الحزب إلى القوة السياسية الكبرى في دمشق. وهو ما دفع عربوبين كثيرين للارتماء في أحضان عبد الناصر، خوفاً من ترجمة المد الشيوعي في الانتخابات البرلمانية، المرتقبة، عام 1958.

وفي فترة 1967-1970، شهد الحزب الشيوعي السوري مذراً في العضوية والامتداد، بحكم صدمة هزيمة 5 حزيران 1967. كانت أزمة الحزب في عامي 1971-1972، ثم انشقاقه عاملاً أساسياً في توقف ذلك المد، الذي كان ردّ فعل على فشل عبد الناصر والبعث أمام إسرائيل. وهو ما شهدنا آثاراً له إثر هزيمة حزيران في سوريا، إذ تحول عربوبين كثراً في «حركة القوميين العرب» و«حركة الاشتراكيين العرب» و«البعث» نحو الماركسية. وهو ما تولّدت عنه ظاهرة «الحلقات الماركسية»، بين عامي 1971-1973.

كان هذا التحول قد شمل الكثير من قيادات «حركة القوميين العرب» في الوطن العربي، من جورج حبش، إلى نايف حواتمة، ومحسن ابراهيم، وعبد الفتاح اسماعيل. لم يستطع الشيوعيون العرب تحويل هذه الهجرة إلى الماركسية عند العربوبين إلى نمو ذاتي، في التنظيمات الشيوعية. وهو ماقاد إلى نشوء تنظيمات ماركسية موازية للشيوعيين، كـ«منظمة العمل الشيوعي» في لبنان، و«رابطة العمل الشيوعي» في سوريا.

لم يكن هنا العامل ذاتي عند الشيوعيين قادرًا على استيعاب هذه الهجرة، لذلك أدى هذا إلى بناء بيوت موازية ولكن في الاتجاه الماركسي نفسه. وهو ما يدل على تخلخل البناء الشيوعي ذاتي. فيما رأينا «الإخوان المسلمين» بعد خروجهم من السجن عام 1971 يستوعبون في مصر 1973-1975 شباب «الاتجاه الإسلامي الجديد»، في الجامعات ويستوعبون «اتجاه سيد قطب»، الذي تناور معهم في السجن، ما دفع حسن الهضيبي للرّد على سيد قطب في كتاب «دعاة لا قضاة»، عام 1969.

كان هذا التخلخل بادياً في السبعينيات عند الشيوعيين العرب بشكل عام، مع بداية موجة المد الإسلامي، لو لم يكن هناك أحزاب نمت بالسبعينيات، مثل «الحزب الشيوعي اللبناني»، في ظرف تنامي اليسار



اللبناني أمام اليمين الكتائبي - الشمعوني، وفي ظل الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان. وفي الثمانينيات، كانت هناك حالة جزرٍ عند جميع الشيوعيين العرب. وقد كاد التفكك السوفيتي أن يقود إلى الموت التنظيمي - السياسي، وهو ما تقادته العديد من الأحزاب الشيوعية العربية. فيما هناك أحزاب شيوعية في تونس، وفلسطين، قد تخلّت عن الماركسية وعن اسمها الشيوعي، ولبست لبوساًً أيديولوجياً - سياسياً - تنظيمياً آخر. وهو ما كان، أيضاً، حال الكثير من الشيوعيين العرب الأفراد الذين تحولوا إلى «اللبيرالية الجديدة».

خلال ربع قرن من بدء التفكك السوفيتي، لم تجرِ حتى الآن مراجعة جدية عند الشيوعيين العرب للتجربة، من أجل استخلاص خلاصات فكرية - سياسية - تنظيمية جديدة. هناك ملامح منذ ٣ تموز ٢٠١٣، مع سقوط حكم «جماعة الإخوان المسلمين»، في القاهرة وهي المكان الذي تبدأ به الموجات الفكرية - السياسية - العربية، «اللبيرالية» عام ١٩١٩ مع سعد زغلول، و«العروبية» في ٢٣ تموز ١٩٥٢، والمد الإسلامي المصري في النصف الأول من السبعينيات، على انتهاء موجة المد الإسلامي، وبداية الجزر في حركة هذا التيار الفكري - السياسي - التنظيمي.

هذا يمكن تلمسه من البصرة إلى الرباط، ومن حلب إلى عدن. هناك ملامح على بدء موجة يسارية عند العرب، يمكن أن تكون العدة الفكرية - السياسية - التنظيمية الحالية للأحزاب، والحركات، والتنظيمات الشيوعية، والماركسية العربية غير مناسبة أو قادرة على استيعاب هذا المد اليساري الجديد، إذا لم تقم بنفحة ذاتية كبرى، فكرية أولاً، في بيئتها الداخلية.

مأزق الحل السياسي في سوريا بين النظام والمعارضة

لم يكن الحل السياسي مع بداية الانفجار السوري في منتصف آذار لعام ٢٠١١ عامل إستقطاب أو تجمّع للقوى الفاعلة في المجتمع السوري، لا عند النظام ولا عند المعارضة بتكويناتها المتعددة ، بل كان من أحد الأسباب الرئيسية في التباعد والاختلاف بينهما في الداخل والخارج .

فعلى أرضية هذا الاختلاف لم تستطع المعارضة السورية على ضعفها وشرذمتها أن تكون جسماً موحداً مستقل الارادة وقدراً على مجابهة نظام استبدادي استمر عشرات السنين في قمع شعبه، حيث نجد أن سقف المطالب عند الحراك الشعبي العفوي (عند التسويقيات) منذ اطلاقته لم يتجاوز بعض الحقوق الديمقراطية في الحرية والمساواة والعدالة والكرامة وتعديل أو إلغاء بعض مواد الدستور السوري.

كما لم يكن أيضاً الحل السياسي عند المجلس الوطني السوري منذ تشكيله في تشرين الأول من عام ٢٠١١ في استبول مطروحاً ضمن أهدافه والتي كان في مقدمتها اسقاط النظام السوري، وقد ضم هذا التشكيل كل من الإخوان المسلمين وحزب الشعب الديمقراطي ومجموعات لبيرالية وبعض الشخصيات المستقلة ، بينما تطور سقف المطالب عند الائتلاف الوطني الذي تشكل في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر من عام ٢٠١٢ في الدوحة وكان مقره استبول من المجلس الوطني السوري و(الجيش الحر) ولجان



التنسيق المحلية والمكون التركماني والمجلس الوطني الكردي وبعض الضباط المنشقين من الجيش السوري النظامي، وقد دعا منذ تأسيسه إلى العمل العسكري لإسقاط النظام السوري وإلى ودعم الكتائب المسلحة وإلى التدخل الخارجي كما حدث في العراق ولبيبا، أما الجيش الحر والذي تكون من ضباط وصف ضباط وأفراد منشقين من الجيش النظامي وتم تشكيله في تموز / يوليو عام ٢٠١١ بقيادة العقيد رياض الأسعد فقد رفع شعار إسقاط النظام منذ انطلاقته إضافة إلى حماية المتظاهرين والدفاع عنهم من عنف النظام.

كانت هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي هي الطرف الوحيد والسباق من بين أطراف المعارضة السورية في طرح الحل السياسي للازمة في سوريا عبر بيان تأسيسها في حزيران لعام ٢٠١١ وإلى تشكيل حكومة مؤقتة لمرحلة إنقاذية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ورفض العملسلح والحفاظ على سلمية التظاهر وإنهاء العمل بقانون الطواري والقيام بإصلاحات سياسية وإقتصادية، وكان هذا الموقف لدى هيئة التنسيق الوطنية نابعاً من تقديرها الدقيق في ميل ميزان القوى لصالح النظام وإلى ضعف المعارضة المنهكة بفعل الاستبداد والقمع الذي مورس عليها خلال عشرات السنين، كما نجد أن سقف المطالب عند هيئة التنسيق الوطنية يرتفع في المؤتمر الموسع المنعقد في حلباً بتاريخ ١٧/٩/٢٠١١ حيث أكدت على الحفاظ على سلمية التظاهر ورفض أي عمل عسكري أو تدخل خارجي في الصراع الدائر في البلاد كما دعت إلى توحيد المعارضة السورية.

ضمت هيئة التنسيق الوطنية عند تأسيسها حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي والحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) وحزب العمل الشيوعي والحزب الاجتماعي الديمقراطي وحركة الاشتراكيين العرب وستة أحزاب كردية، منها حزب الاتحاد الديمقراطي، وشخصيات مستقلة، وبذلك شكلت هيئة التنسيق الوطنية منذ بداية تأسيسها وعبر مشروعها للحل السياسي في سوريا مركز استقطاب للمهتمين بالحل السياسي داخلياً وعرباً ودولياً، حيث نجد أن جامعة الدول العربية في مبادرتها للحل الأزمة في سوريا قد تبنت أغلبية بنود خارطتها للحل السياسي، ولكن نجدها من جهة أخرى قد فقدت ديناميتها وتأثيرها في الوسط السياسي والاجتماعي الداخلي بسبب تعميم الإحتراط على الحراك الشعبي وسيطرة صوت البنادق والمدافع على المشهد السياسي في المدن السورية وتغول النظام في القتل والاعتقال وتهجير المواطنين من مدنهم وقراهم وهيمنة شعارات الإسلام السياسي المتشدد، أمثال داعش وفرع القاعدة: أي تنظيم النصرة، وسيطرتها على مدن وقرى ومساحات واسعة من الأرض السورية، كما بقي تأثيرها الإقليمي والدولي محدوداً أيضاً بسبب استقلالية قرارها السياسي - الوطني وعدم ارتهانها للسياسات الإقليمية أو الدولية، كما أدى تجميد الأحزاب الكردية السورية عضويتها في هيئة التنسيق الوطنية منذ عام ٢٠١٦ إلى إنهاء دورها في الشمال الشرقي السوري بعد أن أصبح إهتمام تلك الأحزاب الكردية، يتمحور حول الانفصال عن الدولة وقدرتها على تشكيل إدارتها الذاتية في المناطق التي سيطرت عليها بقوة السلاح بقيادة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي وبدعم من القوات الأمريكية المتواجدة في المنطقة وذلك انسحاب قوات النظام من منها.

رغم المساعي الكبيرة التي بذلتها جامعة الدول العربية ممثلة بأمينها العام نبيل العربي عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ وأيضاً الجهود الكبيرة لمصر في مؤتمر القاهرة لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥ للوصول إلى تجميع



أطياف المعارضة السورية على خارطة طريق الحل السياسي، إلا أنها لم تكلل تلك المساعي بالنجاح وذلك بسبب تهرب النظام من تطبيق الحل السياسي بالنسبة لجهود جامعة الدول العربية أو رفض بعض أطراف المعارضة في الائتلاف الوطني للحل السياسي.

استطاعت الارادة الدولية بعد صدور القرار الدولي ٢٢٥٤ لعام ٢٠١٥ وبفعل التوافق الروسي الأمريكي حوله، أن تجمع أطراف المعارضة السورية عبر مؤتمر رياض ١ في عام ٢٠١٥ ورياض ٢ في عام ٢٠١٧ على الحل السياسي وعلى قاعدة بيان جنيف واحد وبقية القرارات الأخرى ذات الصلة بالأزمة السورية وبذلك أصبحت هيئة التفاوض السورية هي الممثل الشرعي للمعارضة السورية ومعترف بها دولياً بهذه الصفة في مفاوضات الحل السياسي بين المعارضة والنظام.

وعلى الضفة الأخرى من خارطة الانفجار السوري، لم يكن النظام مهتماً بالحل السياسي للأزمة التي يعيشها الشعب السوري منذ ٢٠١١ رغم الجهود التي بذلت من بعض الدول العربية والإقليمية والدولية ومن جامعة الدول العربية ومن مجلس الأمن الدولي، فهو وبسبب بنائه الاستبدادي الفاسد جابه الحراك الشعبي من اليوم الأول له بكل عنف ووحشية واعتبره مؤامرة كونية عليه هدفها إنهاء "دوره المقاوم والممانع" للعدو الصهيوني، فقد جابه هذا الحراك بالرصاص الحي والاعتقالات الجماعية والتصفيات الجسدية وكان غير مكترث للمطالب الإصلاحية التي نادى بها الحراك في بدايته كما لم يعطي إذن صاغية واستمر بالمراؤغة مع مساعي جامعة الدول العربية لحل الأزمة عبر الجلوس لطاولة المفاوضات مع المعارضة السورية على قاعدة المبادرة العربية التي قدمتها في نوفمبر لعام ٢٠١١، كما تهرب ولزيال من التعامل إيجابياً مع القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن وقام بعرقلة أغلب جلسات مفاوضات الحل السياسي التي عقدت في جنيف بينه وبين هيئة المفاوضات السورية والتي تتلوب على تيسيرها منذ صدور القرار الدولي ٢٢٥٤ لعام ٢٠١٥ اثنان من المندوبيين الدوليين أعلنا فشلهم من الوصول إلى حل سياسي للأزمة القائمة بسبب انعدام الارادة الداخلية والدولية الجادة لإنجاحها سواء من أطراف النزاع السورية أو من الدول المنخرطة فيه ، هذا ولاتزال الأبواب مغلقة أمام الميسر الدولي الرابع (بيدرسون بعد كوفي عنان والأخضر الإبراهيمي وديمستورا) سواء في المسار السياسي المعطل منذ أكثر عامين أو على مسار اللجنة الدستورية الذي بدأت جلساته مع نهاية تشرين أول ٢٠١٩ في جنيف فهي بدورها لم تتحقق أي تقدم يذكر.

ما يعقد الحل السياسي عند النظام ويعطيه سخونة أكثر هو ما يعيشه الداخل السوري بجانبه الاقتصادي – الاجتماعي الذي أصبح يشكل كارثة حقيقة فاق كل التقديرات لما يرافق هذا المشهد من تشديد القبضة الأمنية واعتقالات مستمرة واحتقان في الجنوب السوري وبطالة وفقر وفساد معمم ومشاكل اجتماعية يصعب حلها، ومدن وبلدات ومنازل وبنية تحتية مدمرة، وشعب نصفه بين مهجر ونازح وحوالي ١٥٠ ألف بين معتقل أو مغيب، إضافة إلى تواجد قوات روسية وإيرانية وميليشيات عراقية وإيرانية وأفغانية واحتلال قوات أمريكية وتركية لأراضي سورية وأصبح لكل منها دور لا يمكن تجاوزه عند ترتيب الحل السياسي، هذا إلى إنخفاض قيمة العملة السورية أمام الدولار والعملات الأخرى، وارتفاع جنوني لأسعار المواد الغذائية والأساسية جعلت المواطن السوري يقف عاجزاً أمامها، وأصبح أكثر من ٨٠٪.



من الشعب دون خط الفقر، وعقوبات اقتصادية، أمريكية وأوروبية بدأت على سورية مع تتنفيذ قانون قيصر الأمريكي في حزيران هذا العام.

أمام هذه الصورة السوداء في المشهد السوري من حيث مأزقه في الحل السياسي، ومع فقدان الأمل عند الشعب السوري من عدم وجود نهاية لأزمته، وباعتبار تلك الأزمة لاتزال مرهونة للإرادة الدولية والدول الفاعلة فيها؛ فهل تنجح تلك الإرادة في المستقبل القريب في تحقيق الحل السياسي على قاعدة بيان جنيف واحد والقرارات الأخرى ذات الصلة كما نجحت في تجميع المعارضة الموافقة على الحل السياسي عبر رياض ١ ورياض ٢، أم أصبح إنجاح الحل السياسي في سورية بحاجة إلى آليات عمل جديدة.

هل العروبة رابطة قومية أم هوية حضارية عمادها الإرادة الموحدة والمصير المشترك

د. حبيب حداد

تقاومت مخاطر أزمة المجتمعات العربية ، منذ مطلع هذا القرن ، وبخاصة في البلدان التي شهدت انفصالات التغيير الشعبية فيما سمي بالربيع العربي . وقد كان أخطر مظاهر هذه الأزمة ، كما هو مائل الان ، ما تعلق منها بصراع الهوية و صيانة مقومات الوجود ، الذي هو بلا ريب في ابعاده وبكل ما يترتب عليه من نتائج ، صراع استعادة الذات للشعوب العربية واستعادة وتعظيم طاقاتها وقدراتها الذاتية ، من أجل تجاوز حالة التخلف والتشتت وعوامل الإعاقة والارتداد ، ومن ثم مواصلة عملية التقدم والتحضر ومواكبة مسار العصر .

فإلى أي مدى كان يخطر في بال أجيالنا السابقة وال حالية وكل نخب الأمة الفكرية والسياسية والثورية والإصلاحية انه سيأتي مثل هذا الزمن الصعب الرديء الذي تتنازع فيه كل قوى و مكونات الأمة حول حقيقة هويتها ، و حول أهمية امتلاكها لوعي عقلاني لتاريخها و ماضيها ، ولرؤيه سديدة وإرادة موحدة لصنع المستقبل الذي تستحقه .

من وجهة نظرنا ، هناك عاملان اثنان يفسران هذا الوضع الذي ينذر ان تواجهه شعوب اخرى في عالم اليوم؛ أولهما ان البلدان العربية منذ ان احرزت استقلالها الوطني ، بانهاء الوجود الاستعماري المباشر ، قد أخفقت حتى يومنا هذا في بناء دول مدنية ديمقراطية حديثة ، تكرس مبدأ المواطنة الحرة المتساوية دون اي تميز او تهميش او إقصاء . وثانيهما هو عصر العولمة هذا الذي تعيشه البشرية منذ عقدين من الزمن ، بكل إيجابياته وسلبياته وبكل تأثيراته المباشرة وغير المباشرة على مختلف الدول والمجتمعات . فإلى جانب عملية الترابط المالي والاقتصادي والتكنولوجي السياسي التي وحدت قارات كوكنا



الأرضي، والتي كانت كما هو مننظر لصالح الدول الأكثر تطوراً، كان هناك انتعاش وازدهار للقيم المتعلقة بحقوق الإنسان- الفرد - المواطن.

وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وحقوق المكونات والجماعات القومية والثقافية والدينية. كما طرحت بعض الاتجاهات ^١ التي ترافق مع العولمة ، مسألة الحدود والموازنة بين الحرية الفردية والمصلحة العامة وجوهر الحقوق والواجبات التي تربط ما بين المواطن ومجتمعه، أي أن هذه القيم والأفكار المستجدة التقت، او كانت امتدادا لأفكار وقيم المرحلة التي سميت ما بعد الحادثة . وكانت نتيجة ذلك ان هذه القيم والأفكار الإنسانية الخيرة في مراميها وغاياتها طرحت على مجتمعات مختلفة مثل مجتمعاتنا العربية، مجتمعات غير مهيئة بعد للتفاعل السليم معها، لأنها لم تبلغ في تطورها المستوى الذي يوفر لها المناعة والوحدة الوطنية والمجتمعية المطلوبتين لمواجهة مثل هذه التحديات الموضوعية.

لقد تبلورتعروبة بوصفها هوية مميزة لشخصية هذه الأمة، بكل مكوناتها القومية والإثنية والثقافية والدينية، في خضم الكفاح التحرري منذ بدايات عصر النهضة أي منذ منتصف القرن التاسع عشر في مواجهة الاحتلالين العثماني والغربي ، وفي قلب معركة التحرر لتجاوز وضعية التخلف والتجزئة والتبغية ، واللحاق بالعالم المتقدم استجابة لسؤال المركزي الذي طرحته رواد مرحلة التوسيع والنهضة آنذاك ، وهو لماذا تقدم الآخرون وتخلف العرب والمسلمون؟ ولقد كانت الهوية العربية منذ ان طرحت هوية علمانية حضارية جامحة لشعوب وكيانات هذه الأمة ، دون اية هيمنة من قطر على اخر ودون اي إلغاء لقطر على حساب اخر ، وذلك في مواجهة دعوات واتجاهات تسبيح وعزل الكيانات القائمة كأمم نهائية قادرة بذاتها على الاستمرار في عصر التحديات الكبرى. اذ في مقابل ذلك وتأكيدا لحقائق التاريخ والجغرافيا ، وتجسيدا لارادة المصير المشترك كانتعروبة على الدوام ، وباستيعاب دروس تجارب الماضي القريب والبعيد، الحافز الموجه لكيانات هذه الأمة نحو المزيد من روابط التعاون والتنسيق والمزيد من الخطوات العملية نحو التكامل والتوحد وفق اية صيغة تجسد اراده شعوبها في عصر ينحو نحو التجمع في تكتلات كبرى تخدم مصالحها المشتركة.

وعندما طرح رواد عصر النهضة قبل قرن ونصف من الزمن شعار الدين الله والوطن للجميع ، تعبيرا عن المضمون العلماني الإنساني الحضاري لهذه الأمة لم يكن يخطر في بالهم ان يأتي بعد هذا الزمن كله ، معارضون سوريون حاليون لنظام القهوة والاستبداد وخلفاء موضوعيون للتبارات الأصولية الجهادية ، وبعدهم ينسب نفسمه لاتجاهات التقدم واليسار والعلمانية ، ليعلنوا ان هذا الشعار يشكل تحديا صارخا لمقومات هوية الشعب السوري الدينية والقومية والإثنية، كما انه يعتبر تزييفا وتهديداً لهويته الدينية وتراثه الإسلامي الأصيل!

وإذا كانت مقومات الهوية وبالتالي ماهيتها، بالنسبة لأي شعب أو أمة، تغتني وتتجدد باستمرار في مسار التطور الخاص والمسار التاريخي الإنساني الأشمل، اي أنها تكتسب عناصر ومقومات جديدة وتستغنى وتنتجاوز عناصر ومقومات عفا عليها الزمن، فإن المقومات المكونة لهويةعروبة وما تجسده من شخصية واحدة مميزة، وتخصيصا في نسختها السورية او الشامية، قد تعاقبت وتكاملت على امتداد أكثر من ثلاثة آلاف عام.



فالعروبة ليست هوية القومية العربية بمفهومها التقليدي ولا الامة العربية امة مكون واحد في نسيج مجتمعاتها ، ومفهوم الاقلية والاكثريّة على اساس عرقي او اثني غير وارد في كيان الدول اليمقراطية الحديثة بل ان هذا المفهوم يرتبط بحجم التيارات والأحزاب السياسية، وهو وضع غير ثابت يتغير بفعل الارادة الشعبيّة المعبّر عنها عن طريق الاستفتاءات والانتخابات الدورية.

ان الهوية الوطنية السورية، التي هي الیوم سلاح السوريين لإنقاذ وطنهم من مخاطر المأساة التي يعيشها، هي في حيويتها وابعادها التاريخية والمستقبلية جوهر الهوية العروبية الحضارية لشعبنا. فإذا تم قطع او اصر الوطنية السورية عن عمقها وجذورها التاريخية من جهة، وعن آفاقها وبعدها المصيري والحضاري العربي من جهة ثانية ، فكيف يمكن لنا ان نتصور ان تظل الهوية الوطنية السورية هوية جامعة وحية مجسدة لارادة شعبنا السوري الواحد بكل مكوناته وأطيافه؟ وإذا كانت هوية اي امة من الامم او اي شعب من الشعوب في عالمنا لا تقوم على أساس النظرة المتكاملة والوعي الموحد الماضي هذه الأمة ، وهذا الشعب ، ولا تعبر عن الإرادة المشتركة والمستقبل الموحد لكل منها فكيف يمكن لهما ان ينحجا وينتصر في معركة التحدى الحضاري باعتبار ان مصلحة وخير الانسان - المواطن ينبغي ان يظل غاية كل نظام ودولة في هذا العصر.

وإذا كان البعض يرى ،فيما عرضناه من وجهة نظر «موقعاً توفيقياً أو مصلحياً، لا يتحقق مع واقع مجتمعنا العربي ومنها مجتمعنا السوري ، فإننا نود ان نؤكد حقيقة التاريخ القريب والبعيد وفي مقدمتها ان حركة القومية العربية، برغم ما شاب مسيرتها من بعض الاتجاهات والانحرافات الشوفينية والعصبية المدمرة ، التي لا تعبر عن جوهرها ،لدى بعض الأحزاب القومية التقليدية ، كانت على الدوام حركة كفاح تحرري لشعوب مضطهدة ومقهورة ومجازأة، وكانت على الدوام جزءاً من حركة التحرر الإنساني الأشمل من أجل ممارسة الشعوب لحقها في تقرير مصيرها وانتصار قيم الحق والعدل والسلام في عالمنا.

لقد كان الامر الطبيعي ان يشهد الفكر السياسي العربي عمليات مراجعة وتتجدد في ضوء النكسات والهزائم التي منيت بها حركة التحرر- العربية والتي تلاحتت منذ ستينيات القرن الماضي: فشل تجربة الوحدة بين سوريا ومصر ، هزيمة الخامس من حزيران من عام ١٩٦٧ ، سقوط النظامين الوطنيين القدميين في مصر وسوريا نهاية سبعينيات القرن الماضي ، اتفاقيات كامب ديفيد وما تبعها من اتفاقيات معلنة وغير معلنة، ارتدادات انهيار المعسكر الاشتراكي ، غزو العراق وتدمير دولته وشريذمة مجتمعه، ولقد واجهت مهمة التجديد هذه كل تيارات حركة التحرر العربية ،من يسارية وقومية ولبيرالية ووطنية وإصلاحية، وان أقيمت هذه المسؤلية بالدرجة الاولى على التيارات النهضوية العروبية.

والامانة الموضوعية تقتضي منا في هذا المجال ان نشيد بالدور الذي اضطلع به مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت ،كما لا بد هنا ان نشيد بتلك المبادرة التي قام بها لفيف من المفكرين والقادة السياسيين السوريين في مطلع العقد الماضي ، الذين انتموا للعديد من تيارات الفكر القومي في سوريا ،ونذلك بتشكيل لجنة ضمت هؤلاء وحددت مهامتها في صياغة مشروع نظري لتجديد وتطوير الفكر القومي العربي وطرح هذا المشروع على النقاش العام ، وقد اتيح لي شخصياً ،ولو في وقت متأخر ،ان أشارك في أعمال هذه اللجنة، وقد انجزت هذه اللجنة نصف مهامتها بصياغة هذا المشروع النظري ،لكن



لم يتم طرحه مع الأسف على النقاش العام بسبب التطورات التي تلاحت فيما بعد وبسبب عدم توفر الإمكانيات والوسائل الإعلامية لاستكمال إنجاز هذه المهمة . وخلاصة ما ينبغي توضيحه في عملية تجديد الفكر العربي ما يتعلق منه بضرورة التمييز بين رابطة القومية العربية والرابطة القومية لكل من المكونات القومية والثقافية الأخرى في مجتمعاتنا العربية من أمازيغ وكرد وآشوريين وكلدان وأرمن وتركمان وشيشان وشركس و....من جهة ، وبين هوية العروبة الثقافية الحضارية الإنسانية المعبرة عن المصير الواحد والمصلحة المشتركة لكل شعوب الأمة العربية بكل مكوناتها من جهة أخرى ، فالعروبة من وجهة نظرنا لا تتطابق من حيث ماهيتها مع مفهوم وكيونة القومية العربية ، والامة العربية شأن بقية امم العالم الأخرى لا يمكن قصرها في ان تكون أمة مكون قومي واحد من مكوناتها مهما بلغ حجمه بل هي امة المجتمع بكامله وبكل مكوناته القومية ، وهذا هو المفهوم المعاصر لكل امة ، المفهوم النظري والوضعي الذي يفتح الأفق أمام كل امة كي تنتقل من حيز القوة والإمكان إلى حيز الفعل والوجود عندما تتجه اجزاءها وكياناتها المتعددة ببناء دولة المواطنة الحديثة التي تكرس مبدأ المواطنة الحرة والمتساوية دون اي تمييز ، الدولة التي يصبح فيها مفهوم وجود الأكثريّة والأقلّيّة ، غير المستقرّ وال دائم التحول ، هو مفهوم الأكثريّة والأقلّيّة السياسيّة والمجتمعيّة .

العروبة اذن ليست رابطة قومية بل هي هوية جامعة ورسالة حضارية لشعوب وكيانات امة مجزأة هي الأمة العربية ، وهذه العروبة لا يمكن ان تكون في موقع التناقض والتضاد مع الهويات الوطنية القطرية لكل من بلدان العالم العربي ، بل ان ما يجسّد حقاً ابعد جوهر الهوية العروبية الحضارية الجامعة ، هو كما أسلفنا ان تعبّر الهويات الوطنية لكل من البلدان العربية القائمة عن إرادة شعوبها في تكوين دول مدنية ديمقراطية حديثة مواكبة للعصر ، فهذا هو المسار السليم والموضوعي لتكامل مشروعات التنمية والتطور والتعاون المشترك ، واستعادة بناء مقومات النظام الإقليمي العربي لمواجهة كل التحديات التي تواجهها الأمة . ان صراع الهويات ، واحتلال هجير وإعصار الروابط والعصبيات ما قبل الوطنية ، الذي تشهده الآن معظم البلدان العربية ، وفي مقدمتها سوريا ، وما يرافقه من حرب شعواء في دلالات المفاهيم والمصطلحات على صعيد النخب الفكرية والسياسية ليس إلا نذيرًا صارخًا عن غياب المشروع الوطني الديمقراطي الجامع في كل منها ، وهذا المشروع الغائب والمغيّب إن هو إلا تعبير عن أزمة الثقافة والوعي في مجتمعاتنا التي هي بدورها الجانب الأشد خطورة ، والثمرة الأقسى مرارة في الأزمة الشاملة لتلك المجتمعات .

لمحة عن الاقتصاد الإيراني المعاصر

نادر عازر

قام الشاه رضا بهلوي (الذي حكم إيران بين عامي ١٩٢٥ و ١٩٤١) بتحسين البنية التحتية الشاملة للبلاد، ونفذ إصلاحاً تعليمياً، وشن حملة ضد النفوذ الأجنبي، وأصلاح النظام القانوني، وأدخل صناعات



حديثة. خلال هذا الوقت، شهدت إيران فترة من التغيير الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية، والاستقرار السياسي النسبي.

تنازل رضا بهلوى عن العرش وخلفه ابنه محمد رضا بهلوى (الذي حكم من ١٩٤١ حتى ١٩٧٩)، لكنه لم يحدث أي تغيير جوهري في الاقتصاد الإيراني خلال الحرب العالمية الثانية، وما بعدها.

ومع ذلك، أدت الزيادة السريعة في عائدات النفط والمساعدات الخارجية المستمرة بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٦٠ إلى زيادة الاستثمار، والتطور الزراعي، والنمو الاقتصادي السريع، وخاصة في القطاع الحكومي.

بعد ذلك، زاد التضخم، وانخفضت قيمة العملة الوطنية (الريال)، وحدث عجز في التجارة الخارجية. أدت السياسات الاقتصادية المطبقة لمكافحة هذه المشاكل إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ودخل الفرد بحلول عام ١٩٦١، ثم تباطئ الاقتصاد بحلول عام ١٩٧٨ حيث وصل هروب رأس المال بين ٣٠ إلى ٤٠ مليار دولار أمريكي.

مع الثورة الإسلامية بقيادة روح الله الخميني عام ١٩٧٩، نفذت الحكومة عمليات تأميم، وأصبح أكثر من ٨٠٪ من الاقتصاد تحت سيطرتها، إلا أن الحرب الإيرانية-العراقية تسببت بخسائر بشرية كبيرة، واقتصادية بحوالي ٥٠٠ مليار دولار.

حاولت بعدها إيران تطوير قطاعات الاتصالات والنقل والتصنيع والرعاية الصحية والتعليم والطاقة في البلاد (بما في ذلك منشآت الطاقة النووية المحتملة)، وبدأت في دمج أنظمة الاتصال والنقل مع تلك الموجودة في الدول المجاورة. وتم تحديد أهداف طويلة المدى تشمل الاستقلال الاقتصادي، والتوظيف الكامل، ومستوى معيشة مريح.

بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٠، شهدت إيران تضاعفاً في عدد السكان، وفي حجم الطبقة الوسطى من ١٥٪ إلى ٣٠٪، إلا أنها عانت من انخفاض متوسط العمر، والإنتاج الزراعي، وجعلت البلاد تستورد الكثير من طعامها، وتسببت بهجرة متواصلة من الريف إلى المدن.

في العام ٢٠٠٥ انخفضت ميزانية العلوم والبحوث، إلا أن قطاعي الخدمات والصناعة شهدا نمواً، فيما لم تتأثر إيران كثيراً من الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ بسبب عزلتها النسبية عن الاقتصاد العالمي. واستمر النفط محتلاً أكثر من نصف إيرادات الحكومة.

تحتل إيران المرتبة الثانية في العالم من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي بعد روسيا، والرابعة في احتياطيات النفط الخام.

من عام ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢١، وضعَت الحكومة الإيرانية سادس خطة خمسية للتنمية، وفق التقويم الفارسي، تتكون من ثلاثة ركائز: تطوير اقتصاد مرن، والتقديم في العلوم والتكنولوجيا، وتعزيز التميز الثقافي. وتوقعَت نمواً اقتصادياً سنوياً بنسبة ٨٪.



من بين الأولويات الرئيسية للحكومة خلال فترة الخمس سنوات: إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة، والقطاعين المالي والمصرفي، وتخفيص وإدارة عائدات النفط. وبدأت الحكومة الإيرانية في بيع أسهم شركات مملوكة من الدولة عبر سوق الأوراق المالية، وأصدرت سندات إضافية من خلال مزادات عقدها البنك المركزي الإيراني.

وبدل أن تؤدي عمليات الخصخصة إلى تملك الشركات من رجال أعمال مهرة، ذهبت في معظمها إلى الحرس الثوري الإيراني وشركائه، الذي يعتقد أنه يسيطر على ثلث الاقتصاد الإيراني وخاصة قطاعات البناء، وتطوير حقول النفط والغاز، والاتصالات، وصناعة السيارات، والمجمعات الطبية.

إلا أن إيران خضعت لعقوبات اقتصادية، وضوابط على الصادرات من الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، بسبب تصنيفها كدولة داعمة للإرهاب، ومخاوف من برنامجها النووي، حتى توقيع الاتفاق النووي في تموز ٢٠١٥ (المعروف بخطة العمل الشاملة المشتركة) بين إيران والدولخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا.

وافقت إيران بموجب الاتفاق على تقييد برنامجها النووي مقابل تخفيف العقوبات، ودخل الاتفاق حيز التنفيذ في كانون الثاني ٢٠١٦، فعاد إنتاج النفط الإيراني وعائداته، وانتعشت السياحة، مما أدى إلى نمو سريع في الناتج المحلي الإجمالي، لكن النمو الاقتصادي انخفض عام ٢٠١٧ مع تراجع إنتاج النفط، كما أن الولايات المتحدة، بقيادة دونالد ترامب، انسحبت من الاتفاق وأعادت فرض العقوبات تدريجياً منذ أيار ٢٠١٨.

في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لإيران بنسبة ٦,٨٪، وانكمش قطاع النفط بنسبة ٣٨,٧٪، مع تراجع صادراته إلى أقل من ٧,٠ مليون برميل في اليوم، وذلك بعد انتهاء الإعفاءات الأمريكية من العقوبات لكيان مستوردي النفط الإيراني.

من جهة أخرى، نما الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة ١,١٪، مدفوعاً من القطاعين الزراعي والصناعي، الذين زادت تنافيتهم بانخفاض سعر الصرف، إلا أن الاقتصاد بشكل عام تأثر جراء جائحة كورونا وتحول إيران إلى بؤرة لانتشار الفيروس في المنطقة.

عاني الاقتصاد الإيراني من تضخم عالي في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ مرتفعاً إلى ٤٪، وانخفضت بشدة قيمة الريال الإيراني، وارتفعت أسعار البنزين، وتأثرت الأسر منخفضة الدخل وازدادت فقرًا.

انخفاض فائض الحساب الجاري الإيراني، حيث أدت القيود التجارية وتوسيع قائمة السلع الخاضعة لحظر الاستيراد والعقوبات الثنائية الأمريكية على المعاملات المصرفية المتعلقة بالتجارة مع إيران إلى انخفاض صافي الصادرات الحقيقة بنسبة ٢٦,٩٪، وتقليل احتياطيات النقد الأجنبي، كما تسارع انكمash التجارة غير النفطية إلى ٣٠٪ في الربع الثاني من العام ٢٠٢٠.



يعاني أيضاً الاقتصاد الإيراني من هشاشة القطاع الخاص، وانخفاض مستويات الاستثمار، وغياب الحرية الاقتصادية والتجارية، وانخفاض الإنتاجية منذ ما قبل الانفلاق النووي، ومن مستويات عالية من البطالة، لا سيما بين النساء والشباب الإيراني الحاصل على تعليم جامعي.

انخفاض معدل الفقر في إيران (وفق معيار البنك الدولي بـ ٥,٥ دولار أمريكي في اليوم) بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٣ بمقدار ٥ نقاط مئوية إلى حوالي ٨٪، إلا أنه ارتفع عام ٢٠١٧ إلى ١٠,٩٪.

هناك تفاوت كبير بين المناطق الحضرية والريفية، مع ارتفاع معدلات الفقر بنسبة تصل إلى حوالي ٢٧٪ في المناطق الريفية، مقارنة بحوالي ٦٪ في المناطق الحضرية.

ازدادت نسبة البطالة في إيران بعد انخفاض عام ٢٠١٩، وجاءت على الشكل التالي:

٤١٪ (توقعات ٢٠٢١)

١٢,٢٪ (تقديرات ٢٠٢٠)

١٠,٧٪ (تقديرات ٢٠١٩)

١٢٪ (٢٠١٨)

وبحسب موقع حفائق العالم، فإن الاقتصاد الإيراني يتسم بعدم الكفاءة، وبأنه مقيد بسياسات الدولة. ورغم امتلاكه قطاعات زراعية وصناعية وخدمية كبيرة، إلا أنه يعتمد كثيراً على صادرات النفط والغاز. فيما تمتلك الحكومة الإيرانية وتدير بشكل مباشر مئات الشركات المملوكة للدولة، وتسيطر بشكل غير مباشر على العديد من الشركات التابعة لقوات الأمن في البلاد.

ويرى اقتصاديون أن انتشار الفساد والأسوق غير الرسمية، ووجود ضوابط للأسعار، ونظام مصرفي يحظى ب مليارات الدولارات من القروض المتعثرة، تشكّل عبء على الاقتصاد، وتقوّض إمكانات النمو بقيادة القطاع الخاص.

يشمل نشاط القطاع الخاص ورش العمل الصغيرة، والزراعة، وبعض الصناعات التحويلية والمعدنية، والخدمات، بالإضافة إلى البناء متوسط-الحجم، وإنتاج الإسمنت، والتعدين.

وبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي للناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠٢٠ فإن إيران جاءت في المرتبة ٢١ بـ ٦١٠ مليار دولار وعدد سكانها ٨٥ مليون نسمة، وتأتي قبلها تركيا وعدد سكانها ٨٢ مليون نسمة، وبعدها بولندا وعدد سكانها ٣٨ مليون نسمة.

الناتج المحلي الإجمالي - معدل النمو الحقيقي:

٣,٧٪ (تقديرات ٢٠١٧)

١٢,٥٪ (تقديرات ٢٠١٦)



٦,١٪ (تقديرات ٢٠١٥)

وتأتي حصة القطاعات الثلاثة الكبرى من الناتج المحلي الإجمالي:
الخدمات: ٥٥٪ (تقديرات ٢٠١٧)
الصناعة: ٣٥,٣٪ (تقديرات ٢٠١٦)
الزراعة: ٩,٦٪ (تقديرات ٢٠١٦)

من أهم المنتجات الزراعية: الزعفران، والتمور، والعسل، والتوت، والقمح، والأرز، والشعير، والذرة، والقطن، والتبغ، والشاي، والبقوليات، والبطاطس، والسكر، والفواكه، والمكسرات، إلى جانب ما تنتجه الماشي من ألبان ولحوم وصوف وجلد، إضافة إلى الكافيار.

من أهم المنتجات الصناعية: البترول والبتروكيميائيات، والغاز، والأسمدة، والصودا الكاوية، والمنسوجات، والإسمنت، ومواد البناء الأخرى، ومعالجة الأغذية (خاصة تكرير السكر وإنتاج الزيوت النباتية) وصناعات معدنية، وسيراميك، ونحاس، وأدوات منزلية وكهربائية، وسيارات، وشاحنات، وأسلحة متنوعة من دبابات، وناقلات جند، وصواريخ موجهة، وأنظمة رadar، وسفن عسكرية، وغواصات، وطائرات مقاتلة.

وبحسب تقديرات العام ٢٠١٧ فإن القوى العاملة في إيران تتألف من ٣٥ مليون شخص، إلا أنه يوجد نقص واضح في العمالة الماهرة، وهجرة متزايدة لحاملي الشهادات.

ويأتي توزيع القوى العاملة على القطاعات بالشكل التالي:

الخدمات: ٤٨,٦٪

الصناعة: ٣٥,١٪

الزراعة: ١٦,٣٪

حجم الصادرات:

٤,٩٣ مليار دولار (تقديرات ٢٠١٨)

١,٩٨ مليار دولار (تقديرات ٢٠١٧)

٨٤ مليار دولار (تقديرات ٢٠١٦)

الصادرات - الشركاء (تقديرات ٢٠١٧):

الصين ٢٧,٥٪، الهند ١٥,١٪، كوريا الجنوبية ١١,٤٪، تركيا ١١,١٪، إيطاليا ٧,٥٪، اليابان ٣,٥٪.



ال الصادرات - السلع:

نفط ٦٠٪، والباقي منتجات كيماوية وبتروكيماوية، وفواكه، وجوز، وسجاد، وإسمنت، ومواد حام.

الواردات:

٦٠,٨ مليار دولار (تقديرات ٢٠١٨)

٧٥,٥ مليار دولار (تقديرات ٢٠١٧)

٦٣,١٤ مليار دولار (تقديرات ٢٠١٦)

الواردات - السلع:

معدات صناعية، وآلات، ومواد غذائية، وسلع استهلاكية أخرى، وخدمات فنية.

الواردات - الشركاء (تقديرات ٢٠١٧):

الإمارات ٢٩,٨٪، الصين ١٢,٧٪، تركيا ٤٪، كوريا الجنوبية ٤٪، ألمانيا ٤٪.

احتياطيات النقد الأجنبي:

١٠٥ مليار دولار (تقديرات ٢٠١٩)

١٠٨ مليار دولار (تقديرات ٢٠١٨)

تبنت السلطات الإيرانية من العام الحالي ٢٠٢٠ استراتيجية شاملة للإصلاحات في سوق العمل في رؤية اقتصادية تمت لعشرين عاماً، تهدف إلى تعزيز قدرات البلاد وتنميتها وتحفيض الاعتماد على النفط، إلا أن التطورات الإقليمية، والتدخلات في دول الجوار، والعوامل الداخلية، وجائحة كورونا، والعقوبات الأمريكية، وتراجع مبيعات النفط، تظهر أن الرؤية تتغير مع معاناة الاقتصاد من التضخم، وتدهور متواصل في قيمة العملة، وازدياد نسبة البطالة والفقر.

المراجع:

البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وموقع كتاب حقائق العالم لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية.



عوائق الحركة النسوية السورية وآفاقها

جمال عامر

ليس من قبيل المصادفة أن الحركة النسوية بدأت في أواخر القرن التاسع عشر خلال فترة النهضة العربية وهي فترة من النهضة الثقافية التي بدأت في مصر سرعان ما انتشرت في لبنان وسوريا وغيرها من البلدان الناطقة بالعربية.

"ميريانا مراس" التي كانت تكتب في الصحف في عام 1870 وتدعو إلى تحرير النساء (وربما كانت أول امرأة عربية تفعل ذلك).

كان تطور الحراك النسووي العربي شبه متوقف في كل الدول العربية نتيجة سيطرة الأنظمة الاستبدادية عليها ، و كان موقف أنظمة ما بعد إنقلاب الثامن من آذار 1963 لحزب البعث من الحركة النسوية السورية إما الحظر أو الاحتواء أو الاستيعاب ، وقد أوقف هذا التطور الطبيعي للحركة النسائية ، عندما حصلت الموجة النسوية الثانية في العالم في السبعينيات تقريرًا وبدأت تطرح مفهوم توزيع الأدوار الاجتماعية بين الرجل والمرأة بالمجتمع، تم التصديق والانضمام إلى اتفاقية السيداو من قبل سوريا بالمرسوم رقم 330- تاريخ 25-9-2002، وتحفظت سوريا على بعض المواد بسبب مخالفتها للشريعة الإسلامية في انتهاص حقوق المواطنة المتساوية أيًا كان الجنس ، وفي امتهان لكرامة المرأة.

ما زالت المرأة السورية تعاني الضطهد الظبيقي الذكوري، حيث ينطبق وصف أنجلس عليها كون الذكر هو البرجوازي والأنثى هي البروليتاريا، وما زالت العائلة الأبوية هي المسيطرة والسائلة، وما يتبعه ذلك من تربية الأطفال على الخضوع والطاعة للسلطة الأقوى، بدلاً من التربية المستندة إلى أحدث النظريات العلمية التي تبيّنت فائدتها وصحتها المبنية على التنشئة الديمocrاطية والثقة بالنفس والتكيير والفقد والابتكار وحفظ الكرامات وتقدير الكرامة الإنسانية، وهذا ما ينعكس على المستوى المجتمعي، من خلال المشاركة الديمقراطية ، وتعزيز الحوار الديمقراطي ، والعمل لاستقلال منظمات المجتمع المدني كافة و... الخ.

وصلت معدلات الردة نحو الطائفية والمذهب والدين لمستويات عالية قبل انفجار الأزمة السورية في عام 2011، باشتداد حالات التدين المتطرف، وذلك لا يمكن عزوه للثقافة المحلية فقط، بل أيضاً إلى الممارسات الاستبدادية والسياسات الاقتصادية - الاجتماعية وترسيخ السلطة لنظام العائلة الأبوية وسيطرة الذكر على كل مفاصل حياة العائلة وقرارها وتربية الأطفال، وإحياء العلاقات القبلية والعشائرية والدينية (خاصة مع تدخل المؤسسة الدينية الإسلامية في التشريع كما عززه الدستور السوري الحالي والقديم)، وذلك أمام إنحسار للحركة النسوية.

يلاحظ نخبوية الحركة النسوية السورية، وهذا ما يفرض مجدداً تحديد الأولويات النسوية في تحديد التوافقات والخلافات، ووضع برنامج سنوي يشمل مطالب النساء في مختلف ميادين العمل والحياة بدءاً



من المرأة العاملة وصولاً إلى المطالب المشتركة للنساء من مختلف الفئات الاجتماعية والعمرية، لتحقيق المساواة الكاملة بين المرأة والرجل، وتنفيذ الكوتا بأبعادها، وإنعاش المرأة و..الخ.

يلاحظ أيضاً سيادة التعصب التنظيمي للحركات النسوية ، مما يعيق ويجزئ العمل النسووي ويحول دون تحقيق أهدافه النسوية، هذا يتطلب الوعي النسوبي في التقرير بين برامج واستراتيجيات الحركات النسوية السورية للإنظام باتفاق نسوي يحقق الوحدة النسوية ويوحد الجهود النسوية، لوضع استراتيجية عمل نسوي موحدة ووضع رؤية برنامجية للعمل النسوبي تشمل مطالب النساء في كافة قطاعات العمل والحياة العامة والخاصة لتجاوز النخبوية في العمل ، وتبعثر الجهود أيضاً، وإضافة للوحدة الاستراتيجية، يعمل عامل مهم خاصة بعد اندلاع الأزمة السورية في عام 2011 وهو المتمثل بضرورة الإنخراط (للحركات والتجمعات النسوية) ضمن مشروع وطني ديمقراطي ، ذلك من خلال التمثيل المتساوي مع الرجل في مفاوضات السلام، و من خلال المشاركة في المؤسسات التي تمثل منظمات المجتمع المدني أثناء المفاوضات لإنجاز الحل السياسي النسوبي السوري وفق القرارات الدولية ذات الصلة بالقضية السورية، وهذا ما يضمنه القانون رقم 1325 الصادر من مجلس الأمن لعام 2000 الذي يضمن للمرأة أثناء النزاعات من المشاركة في مفاوضات السلام.

هناك أيضاً عامل مهم في مصداقية عمل الحركات والتجمعات النسوين، الذي يحدد أبعاد العمل النسوبي، كاستقلال القرار النسوبي بعيداً عن أي تجاذبات واستقطابات قد تجر الحركة النسوية السورية للإرتباط بمشاريع إقليمية ودولية، وهذا يتطلب العمل من أجل الحفاظ على الوجه المستقل للحركة النسوية السورية، وتمثيلها لأوسع مجال من القطاعات التي تعمل المرأة بها، وأوسع مشاركة من قبل النساء من مختلف الفئات الاجتماعية والعمرية في القرار النسوبي.

من غير الوحدة في إستراتيجية العمل النسوبي، والتوافق على برنامج نسوبي يمثل كافة النساء في كافة القطاعات والفئات الاجتماعية والعمرية، والإنخراط في مشروع وطني ديمقراطي، ستبقى الحركة النسوية تعاني النخبوية وتمثل فئات معينة للمرأة كالفئات الوسطى، وتبعثر الجهود، ولن تستطيع الوصول لأبعد من ذلك والمتمثل بتحويل الحركة النسوية لممثل أساسى للمرأة في كافة قطاعات العمل والحياة ، ومن مختلف الانتماءات الاجتماعية والعمرية، وبالتالي توحيد الجهود للوصول للضغط المطلوب على الطبقة السياسية الحاكمة لتحقيق المساواة الكاملة بين المرأة والرجل، وتنفيذ الكوتا، وإنعاش وتنمية المرأة و..الخ.



من زوايا الذاكرة: بدء الاستقرار في ألمانيا الديمقراطية (1960 - 1961)

الدكتور جون نسطة

سارت بنا السيارة برفقة السيد كين من مطار برلين الشرقية، عبر طرقات مظلمة محاطة بغيابات كثيفة، وسط استغرابنا وتوجسنا. إلا أن السيد كين وضع لنا بأننا متوجهين إلى بيت تابع للنقابات الالمانية يستضيف النشطاء النقابيين للاستراحة ولقضاء الإجازات السنوية، وهناك ينتظروننا الرفاق السوريين الذين وصلوا قبلنا وعلى دفعات متقاربة. وهذا البيت يقع على بعد ثلاثين كيلو مترا من برلين.

المهم وصلنا هناك وكانت الساعة تشير إلى الثامنة مساءاً، وتقاجئنا باستقبال حافل وحار من رفاق كانوا لأن يعرفوا أكثرتهم، فيما عدد بسيط منهم من مدينة حمص، طلال موصلي، كمليو مقدسي، وراملز غطاس. كان عددهم يتجاوز العشرين رفيقاً من كل مدن ومحافظات القطر السوري.

تناولنا وجبة العشاء جماعة، وكان طعام العشاء أول احتكاك لنا على الطريقة الالمانية، خبز ألماني داكن اللون على شكل شرحتات، وقطع من الزبدة، وشرائح لحم مجفف وشرائح من الجبن الأصفر وقليل من قطع البندوره، مع الشاي.

بعدها استلمنا غرف نومنا في الطابق الأول من هذا البيت الأنثيق المرح.

كان للبيت مدير ألمانيا لطيفاً مهذباً لكنه جدياً صارماً، ولا يتكلم سوى اللغة الالمانية. وكانت ثلاثة سيدات يقمن بخدمتنا ونظافة غرفنا وامور غسلنا الخ. من بينهن شابة جميلة، انيقة، لطيفة، ابتسامتها مستمرة على محياتها، تقوم بخدمة طاولات الفطور والغداء والعشاء، واكتشفت مع الوقت أن عدداً كبيراً من الرفاق واقع بحبها وينظرها البعض منهم بأنها هي واقعة في غرامه أيضاً، وهي ترضي الجميع بنظراتها اللطيفة. هذا شكل تنافس وتوتر بين بعض الرفاق.

وهناك توتر آخر لمسته يقوم على المزاحمة على قيادة الفريق الحزبي وخصوصاً بين الرفيقين طلال الموصلي ومحمد العطري، وكلاهما كانا من طلاب الجامعة في دمشق.

بعد أيام قلائل وصل من بيروت أيضاً ثلاثة رفاق من حمص أيضاً وهم زياد إدريس والطيب تيزيني وفريد أنسى.

وصل عدد الفريق إلى 28 رفيقاً.

وهم حسب الترتيب العشوائي ومن زوايا الذاكرة أيضاً.

نذير دباغ، من الدراسية، عبد الله هنا من الدير عطية، ابراهيم طعمة من قرية قطينة بجوار حمص، زياد إدريس من مدينة حمص، اسماعيل سراج من الجزيرة السورية، طلال موصلي من حمص، عبد الخالق

سعادة من اللاذقية، محمد العطري من مدينة حلب، عبد القادر محفوظ من مدينة حلب، فواز الجابر من محافظة السويداء، أديب كوا من أصول حورانية، كمال زبيدي من مدينة حلب، فريد أتاسي من حمص، حنا عيسى من الجزيرة السورية، رزوق طولاب من حلب، رامز غطاس من حمص، الطيب تيزيني من حمص، كميل مقدسي من حمص، سلطان أبازيد من درعا، شبيب رزق من قرية صخنايا، حبيب الشايب من صيدنايا.

بعد أيام جاءنا الرفيق أحمد فايز الفواز من برلين وكان يدرس الطب هناك، وهو مسؤول المنظمة الحزبية الطلابية في كل ألمانيا، ورحب بنا باسم الحزب وألقى حديثاً سياسياً شرح فيه الأوضاع السياسية والمعيشية التي يعاني من وطأتها الشعب السوري عموماً والظروف الصعبة التي يمر فيها حزبنا الشيوعي السوري. وكلف أيضاً الرفيق عبد الله هنا، بقيادة مجموعة على أن يستعين بممن يراهم أكفاء من الرفاق بهذه المهمة، وتمني لنا مستقبلاً طيباً وودعنا.

وبعد أيام قلائل دعاني الرفيق عبد الله هنا مع الرفيق عبد القادر محفوظ لعقد أول اجتماع لقيادة هذه المنظمة. تدارسنا وضع كل رفيق على حدة ووضعنا خطة للعمل لفرض النظام والانضباط على الجميع، بظروف معقدة من حيث تكوينات المجموعة، من حيث الأعمار المختلفة، والأصول الاجتماعية، والثقافية المتعددة.

كان الرفيق عبدالله رجلاً حازماً مترجماً إلى حد بعيد في تطبيق النظام الذي وضعه هو، من حيث ساعات الخروج من البيت وساعات القدوم، وطلب الإذن بزيارة القربيتين القربيتين من إقامتنا، وموعد الاجتماعات الحزبية وتنظيم أمر المداخلات ومدتها الخ.

كانت النقابات تتظم لنا كل نهاية أسبوع رحلة سياحية ثقافية إلى عدد من المدن الألمانية بإشراف الرفيق كين وأهمها رحلة إلى مدينة فايمار، مدينة أول مسرح وطني ألماني، مدينة غوته وشيلر. وحضرنا مسرحية هناك رغم أننا لم نكن نعرف اللغة الألمانية، ونمنا في فندق فخم، كان المجرم النازي أدولف هتلر قد أقام فيه أيضاً برق 7 للغرفة، نفس الغرفة التي نام فيها الرفيق محمد العطري، الملقب بـ "أبو العطور".

وبالقرب من مدينة فايمار يقع معسكر اعتقال كبير ضم الآلاف من الشيوعيين والاشتراكيين والمعارضين الألمان واليهود والغجر والأسرى الروس والبولنديين وغيرهم، قمنا بزيارة متوجلين بمهاجع وأقسام المعسكر كلها، والصدمة الأكبر كانت حين رأينا أفران الجثث المتعددة والتي كانت تعمل ليلاً ونهاراً، وزرنا أيضاً قاعات الموت، عندما يقوم الحراس النازيين بدفع المعتقلين الأبرياء إليها، على أنها غرف استحمامات، وكان بالفعل يتدلّى من سقوفها دوشات معدنية. وعندما تمتئ القاعة تبدأ غازات الموت تهطل من الدوشات.

وزرنا أيضاً المهجع الذي كان يقيم فيه الرفيق إرنست تيلمان، زعيم الحزب الشيوعي الألماني، الذي تعرض لعذابات شديدة، من فرق التعذيب النازية بعرض انتزاع معلومات عن تنظيمات حزبه، ولما فشلوا بذلك قاموا بقتله بالرصاص.



وتركت هذه الزيارة للمدرسة، في نفوسنا أثراً كبيراً سيبقى مراينا طول العمر، في حثنا الدائم على معاادة النازية والفاشية، وكل أشكال الإستبداد والديكتاتورية.

وبعدها زرنا مدينة دريسدن التاريخية، عاصمة ملوك السكسون وأبرزهم أوكتست القوي، صاحب العمران والقوة العسكرية بنفس الوقت. قمنا بزيارة المتحف الغني بأجمل اللوحات الأوروبية، وقمنا بحضور إليه بحيرة البحج في دار الأوبرا، التي تعتبر بذاتها من روائع الفن المعماري.

كانت مدينة دريسدن لا تزال تعاني من آثار الحرب العالمية الثانية، وخصوصاً من ليلة الرابع عشر من شهر شباط 1945، عندما قام الطيران الحربي الأميركي بتدمر المدينة وقتل ثلاثين ألفاً من سكانها الأبرياء، همجية ليس من بعدها همجية، وذلك رغم أن الحرب كانت قد حسمت لصالح قوى التحالف الدولي ضد ألمانيا النازية. كان الهدف من هذه العملية البشعة ترك المدينة مهمة والتي سيدخلها الجيش الأحمر السوفيتي والتي ستقع ضمن دائرة نفوذه.

وهذا كان أيضاً بالنسبة لنا نحن الشباب درساً عملياً على الأرض، كيف أن الامبرالية الأمريكية لا تهتم بأرواح البشر ولا حضارة الحجر عندما يكون الهدف يخدم مصالحها ويضعف من قوة المنافس المنتظر على الساحة العالمية، الاتحاد السوفيتي.

وكذلك قمنا بزيارة عدد من المدن الصناعية وترعرعنا على الجهد الكبير الذي تبذلها الدولة الإشتراكية لبناء القاعدة المادية لمواكبة تحصين البلد ضد مؤامرات الغرب المستمرة.

كان الرفيق الألماني السيد كين يرافقنا ويرعاينا في كل هذه الزيارات. ومنها أيضاً زيارات إلى المولات التجارية ومحال الأزياء الرجالية، وكان يقول لنا ادخلوا وانتقوا ما تحتاجون إليه وما يرود لكم من ألبسة داخلية وخارجية، وخصوصاً الشتوية، والاحذية، والقمصان والبيجامات الخ.. ويقوم بنهاية حملة المشتريات بالتوقيع على ورقة من قبل المتجر، بكل بساطة وسرور.

وبعد فترة قصيرة من تواجدنا في بيت الاستراحة هذا كلفوا معلمة لغة ألمانية باعطائنا دروس أولية باللغة الألمانية، وكانت سيدة ذكية وصبورa. وبعدها كلفوا مدرساً للقيام بهذه المهمة، رجل متقدم بالعمر متلاحد، يعشق لغته ويجلها ويعلمها لنا برغبة داخلية عميقة.

استمرت إقامتنا في هذا البيت الجميل، الذي يقع على ضفاف بحيرة اسمها بلوسين، محاطاً بأشجار الغابات الباسقة، إلى نصف شهر نيسان، وعندها قام الرفاق في اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الموحد باعلامنا بضرورة أن نتعرف على الطبقة العاملة وكيف تعمل وتناضل وتعيش على الأرض، قبل أن ندخل إلى الجامعات. وتم توزيعنا بقلم واسراف الرفيق عبد الله حنا. على ثلاثة مجموعات، تلتقي بثلاث مصانع كبيرة في ثلاثة مدن مختلفة.

وقام الرفاق الألمان قبل ذلك بتبييننا بأن علينا أن نقول لمن يسألنا عن هوبيتنا بأننا لبنانيون وليس سوريون.



يرجع السبب بذلك، الى كون جمهورية ألمانيا الديموقراطية، كانت تسعى للاعتراف الدبلوماسي من قبل الجمهورية العربية المتحدة. ووجودنا كمعارضين سياسيين على أرضها وبضيافتها، قد يشوش وينع هذا المسعى، الذي يفهمهم نجاحه الى بعد الحدود.

توجهنا عبد الله هنا وطلال الموصلي ومحمد العطري وفواز الجابر وزيد إدريس، وأنا إلى مدينة كارل ماركس، وهي الآن بعد الوحدة الألمانية رجعت إلى اسمها القديم كمنيتس، وسكننا في بيت بسيط مع عائلة ألمانية. وفي اليوم التالي نقلونا إلى المصنع الذي علينا أن نعمل به. استقبلنا مدير المصنع، برفاقه المسؤول الحزبي، مرحباً ومتمنياً أن تتعلم بعض المهارات الصناعية، وأن نقيم علاقات طيبة مع العاملين. المعلم كان ينتج آلات للخراطة المعدنية الدقيقة جداً، ومتعاقد مع الإتحاد السوفيياتي للتصدير إلى معامل الصناعة هناك.

كان علينا الاستيقاظ من النوم الساعة الخامسة والنصف صباحاً، للتغسيل وال浣حة واللباس وتناول الفطور، ثم الركوب بالباص إلى المصنع البعيد عن بيتنا نصف ساعة على الأقل بالباص طبعاً. وكان علينا أن نستبدل ملابسنا، بثياب المصنع الزرقاء، ونبدأ بالعمل الساعة السابعة صباحاً إلى الرابعة مساءً، يتخللها فرصة الفطور الثاني، وهذه عادة عمالية تلتزم بها كل المعامل والإدارات، في الساعة التاسعة والنصف، يتناول الفرد فيها ما قد جلبه معه إلى العمل من سندويشات مع القهوة طبعاً. وفي تمام الساعة الثانية عشر ظهراً يدقق الجرس معيناً فرصة الغداء. نذهب لتناوله في مطعم المعمل وهي وجة ساخنة، مؤلفة عادة من قطعة لحم مطبوخ وعليها صلصة، وجانبها بطاطاً مسلوقة ساخنة طبعاً. كانوا لا يستخدمون الأرز ولا الخبز على الإطلاق.

كنا نتوقف عن العمل الساعة الرابعة بعد الظهر ثم نتوجه إلى غرفات الحمام لغسل أجسادنا من بقايا الزيوت المعدنية والغبار الصناعي ونخرج من باب المصنع حوالي الرابعة والنصف، لنسرع إلى شراء ما نحتاجه لطعام العشاء وللفطور في الثاني. نحضر طعام العشاء وننتهي منه ونكون الساعة قد قاربت الثامنة مساءً، ونكون نحن متعبين بل في غاية التعب، فنلجم إلى أسرتنا ونتحدث قليلاً ثم نغط في نوم عميق وهكذا كل يوم دوالياً.

إدارة المصنع فرضت علينا في البداية أن تكون رواتبنا، مثل بقية العمال، تبعاً للإنتاج حسب القطعة المنجزة. ولأن كفأتنا وتدربينا كان ضعيفاً، بالنسبة لبقية العمال، فإن رواتبنا ستكون منخفضة جدًّا، وهذا ما جرى في الشهر الأول، مما اضطرنا للذهاب إلى مكتب أمين الحزب في المصنع وشرحنا له الموقف، وأبدى تفهماً كبيراً ووعدنا بأنه سوف يعمل مع الإداراة لتعيين راتب مقطوع شهري بغض النظر عن كمية الإنتاج.

بعد فترة وجيزة، ونتيجة لنقص فيتامين سي في غذائي، ظهر عندي التهاب باللثة التي بدأت بالتهتك مع أوجاع شديدة، أرسلوني عند طبيب أسنان، وكان طبيباً جاهلاً على ما يبدو، لأنه بدأ يعالجني بمحلول معلم لا غير ولم يدرك بأن مرضي يرجع إلى سبب عام، وليس موضعي، وهو نقص في فيتامين سي، بقينا على هذه المعالجة القاصرة عدة أيام، حتى زالت لثتي من الوجود، ولم أعد أستطيع فتح فمي. بعد



فترة جاء عضو في اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الموحد، إلى المصنوع ليحقق عن أسباب عجز المصنوع عن انجاز مهماته بالتصدير، المتفق عليه، إلى الإتحاد السوفيتي.

لما رأي بهذا الوضع سأله من أنا وعرف بأنه شيوعي من سوريا، أعمل مع رفاق لي بهذا المصنوع مؤقتاً، انقض غضباً بوجه سكرتير الحزب، مستغرباً أمر اهملنا لهذه الدرجة المخزية. اتصل فوراً بمشفى المدينة المركزية، وأمر جميع أطباء المشفى بالبقاء بانتظار قدومه. ركنا في سيارته إلى المشفى وأمر بفحصي لمعرفة نوع المرض وأسبابه، ولم يتبعد في علاجه من الإختصاصات الطبية. التشخيص جرى سريعاً واضحاً وبدأ الأطباء فوراً بعلاجي، عن طريق حقني بالوريد بكميات عالية من فيتامين سي وبقيت في المشفى عدة أيام، حتى تحسن وضعي وبدأت أستطيع فتح فمي وتناول طعامي، وبعدها عدت إلى العمل في المصنوع من جديد، وظل الرفيق المركزي يتبع الاهتمام بنا ويسأل عن أوضاعنا، إلى الحد الذي طلب من أمين الحزب بالمصنوع أن يؤمن لنا كل يوم كيساً من الفواكه يشمل كمية كبيرة من الليمون والبرتقال والتفاح والموز وغيرها من الفواكه، ولما قال له أمين الحزب بأن هذه الكميات غير متوفرة بالسوق، نهره وقال متوفرة ولكنها تذهب إلى الفنادق الخمس نجوم التي يذهب إليها الأغنياء من بقایا البرجوازية، وبعض مدراء المصانع. وفعلاً كان علينا أن نحمل كل يوم شبكة ملئة بالفواكه إلى البيت، تفوق، بأضعاف، عن حاجتنا.

مضت هذه الأشهر الأربعة الصعبة والمريرة كالكابوس بالنسبة لي على الأقل، مقارنة بالأشهر السابقة من الدلال وكرم الضيافة والزيارة والرفاية. ففي منتصف شهر آب، ذهبنا إلى منطقة جبلية عالية شهيرة برياضة التزلج، ونزلنا، بضيافة اتحاد نقابات العمال، بفندق فخم جداً، وقضينا فيه مدة أسبوعين كاملين، مع بقية رفاقنا الآخرين الذين جاؤوا من بقية المدن، التي توزعنا عليها. كانت فترة جميلة جداً كإجازة بعد فترة العمل المرهق.

فرحنا بقاء بعضنا البعض، وكانت فرحتي أكبر بقاء صديق العمر وحبيب الروح وأنيس النفس عن جبور، الذي لم أنفك عنه منذ الطفولة إلا خلال فترة العمل هذه.

وبالعودة إلى الفندق فكان يقع في بلدة صغيرة مشهورة في الشرق والغرب الألماني اسمها Oberhof وكان اتحاد النقابات يستقبل ضيوفه الأجانب من كل أقطار العالم، ولذلك كان طعامه ذات نوعية عالية ومتنوع المذاق. وفي مساء كل يوم يقام حفل موسيقي راقص، تشارك فيه جميلات الصبايا الالمان من المدينة ذاتها، وكان الشراب من نبيذ وبيرة وغيرها من المشاريب الروحية مفتوح لنا بدون حساب ولا حدود.

هنا أريد أن أروي قصتين. الأولى في أحدى الأمسيات أو بالأصح الليالي و كنت أجلس على طاولة أصدقاء منهم الرفيق المرحوم الدكتور سلطان ابا زيد نشرب الخمر، وإذا به يهمس في أذني بأنه يشعر بدوخة سكر ومضطر لأن يستقرع، فأخذت من يده مسرعاً إلى حمام المطعم ووضعت رأسه على حافة المرحاض الأفرينجي، وبدأ بالاستفراغ، فما كان مني سوى أن أضرب رأسه بقبضة يدي، وهو يلتفت مستغرباً متسائلاً عن السبب في ذلك، فكنت أقول له: أنت بفعلك هذا وعدم مقدرتك على تحديد كمية الكحول التي تتحملها.. أهنت الشراب وبهذله.



والحادثة او الرواية الثانية... كنا نجلس في إحدى الليالي الى طاولة ضمت قيادي من الاتحاد المغربي للشغل، والرفيق المرحوم رامز غطاس، الذي كان يرافق صبية حسناء في كل جولة رقص، أملاً بتطييقها باللغة العامية، وإذا بشاب إفريقي أسود يسبق رامزاً ويطلبها للرقص و تستجيب لطلبه، وخلال الرقص بدت تضع رأسها على كتفيه، ورامز يغضب ويشتم، فلاحظ ذلك صديقنا المغربي هذا الأمر، وما إن عاد الزنجي الى مقعده، حتى قام النقابي المغربي متوجهاً إليه ليصفعه على وجهه صفعات حادة وقوية ويركله بساقه ويرميه أرضاً وهو يصرخ به كيف لك أيها العبد الذليل ان تأخذ هذه الصبية من يدي سيدك العربي، وأنا في بيتي العشرات من العبيد أمثالك يخدموني ويقبلون حذائي.

نحن استغربنا هذا الموقف من نقابي تقدمي يسار ي ولم نستطع تفهمه.

بعد انتهاء إجازتنا الجميلة هذه توجهنا جميعاً إلى مدينة لايبزغ الشهيرة للدخول في معهد لتدريس اللغة الألمانية، ولنبدأ صفحة جديدة من رحلة العمر.

ما العمل؟ عن السؤال الصعب الذي يؤرق السوريين

برهان غليون

جريدة العربي الجديد 29-11-2020

1

القضية السورية في الطريق المسدود

بعد ما يقرب من عشر سنوات من الصراعات الدموية داخل سوريا وعليها، وما رافقها من حرب الإبادة والتغيير الديمغرافي، وما نجم عنها من انهيارات في الدولة والمجتمع والثقافة والخدمات الاجتماعية، ومن دمار العمران وتهجير ملايين البشر وإلحاقهم بمخيمات النزوح واللجوء، وأكثر من عقد للخروج بتسويةٍ، ولو على حساب تنازلات شعبية كبيرة، لا تزال القضية السورية في طريق مسدود، ولم ننجح في التقدم خطوة واحدة على طريق حلها، بل إنها ترداد تعقيداً، مثلاً يزداد الوضع تعيناً على جميع المستويات. والسبب هو، ببساطة، أنها خسرنا الحرب، لكن النظام لم يربح شيئاً، ولكنه غرق في الدماء التي سفكها، وسوف يزداد غرقاً كلما تقدم الزمن، ولا يملك أي مخرج بديل للمخرج الذي يسعى، هو وجميع حلفائه، لتجنبه، أي السقوط الحر في هاوية الفوضى والخراب والعقاب التي لا قعر لها.

والقضية التي نتحدث عنها ليست معجزة. إنها، ببساطة، التغيير السياسي، والانتقال من حكم الأسرة والعشيرة والمافيا، الذي فقد مرتزاته الداخلية تماماً بعد ثورة السوريين، إلى حكم يخضع لإرادة



الشعب، بالمعنى المتعارف عليه، والمعبر عنه بصناديق الاقتراع، كما أصبح عليه معيار الحكم الصالح في هذا العصر في كل بقاع العالم. وهي القضية التي لا تزال معلقةً ومنوعة من الصرف، والتي من المستحيل، في الوقت نفسه، تجاوزها أو المرور من فوقها، ليس لأن ثمنها دفع مسبقاً من دماء ملابين الناس وذلهم وقهرهم وتهجيرهم وتعذيبهم، ولكن أكثر من ذلك، لأنها أصبحت طافيةً على سطح الأحداث والأفكار والحياة السورية بأكملها، وصارت مصدر خرابٍ تشكل الدولة ذاتها أكبر ضحاياه. ولم يعد بالإمكان إيجاد أي حلٌ لأي مشكلة، صغيرة أو كبيرة، اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية أو تربوية أو صحية، من دون إصلاحها. وكلما تأخرت المواجهة والحل زاد التعفن والخراب، وتفاقمت مشكلات السوريين جميعاً، من القاعدة إلى القمة.

هناك بالتأكيد أنظمة استبدادية أو ديكتاتورية دموية ربحت الحرب ضد ثورات شعبية، واستطاعت أن تستعيد توازنها، وتعيد ترميم بعض الشرعية، لأنها كان لديها مشروع سياسي للمجتمع والدولة، ولو عملت عليه بوسائل قمعية. وهذا كان مصير نظم شيوعية قديمة عديدة. أما الأسد فلا يحمل في جعبته ومعسكره أي مشروع سياسي يعني المجتمع بأكمله، ولا حتى طبقة منه، وإنما الإصرار على إعادة تثبيت السلطة العائلية المafiovية، وهذا ما يتطلب بعد ثورة عارمة تجديد وزيادة الاستثمار في إعادة بناء آل القهر والقمع والتلاحم أكثر مع قوى الاحتلال الأجنبية التي أصبحت صاحبة الكلمة الطولى في كل القرارات السياسية، المصيرية وغير المصيرية، واستكمال حرب الإبادة الجماعية والقرفة الطائفية، تتويع سبل البليطجة والسلب والنهب لموارد البلاد والسكان، لتعويض ما حرمته منه الحرب من عوائد وكفته من نفقات. ما يعني أيضاً تعزيز سياسة التغيير الديمغرافي، وتجزئة البلاد وتفكيكها، وتحبيب كل منطقة بالمنطقة المجاورة، وتسعير الخلافات والنزاعات الطائفية والمذهبية والأقومية. هذا هو المشروع الوحيد الذي يحمله تجديد حكم الأسرة، أي وضع الدولة، كما لم تكن في أي وقت سابق، في خدمة النشاطات المafiovية، وتعيم طرق عملها ووسائلها في القتل والعنف والاحتيال، وتحويل الشعب إلى أدوات وخدم يتسللون لقمة عيشهم على أبواب مليشياته، وفي حاويات فضلات جيوش الاحتلال، ولا خيار لهم سوى الركوع أمامه والتضرع له. وهذا لا يعني في الواقع سوى شيء واحد، هو استمرار الحرب لكن بوسائل أخرى، فلن تستطع المafيا التوقف عن العنف، ولن يتوقف الشعب عن المقاومة، مهما كلفته من خسائر وتضحيات.

في المقابل، لا يبدو أن هناك عند أحد مما يسمى المجتمع الدولي، أو ينتمي إليه، أي اعتبار لمصير الملايين من الناس المشردين والأطفال المحررمين من التعليم، بل من الكساء والدواء والطعام. وحتى شهرزاد الدول التي سمّت نفسها "تجمع أصدقاء الشعب السوري" سكتت عن الكلام المباح. لا يوجد، منذ عشر سنوات، إلا الألاعيب السياسية الصغيرة والغش والاحتيال الدبلوماسي واللفظي والاستهزاء بعقول الناس ومشاعرهم، وتركهم لمصيرهم. يتهرّب الجميع من مسؤولياته، ويخفى هرّبه وراء دعم بعض المنظمات الإنسانية، في انتظار معجزة لم تأت ولن تأتي.

ولا يختلف عن ذلك موقف مؤسسات المعارضة التي تحاول التغطية على عجزها ومراؤتها في المكان ببعض الاستعراضات المضحكه. بالمقابل، لا تكفي معنويات الناس عن التدهور والانهيار بوتيرة تدهور



شروط حياتهم الإنسانية وانهيارها، حتى بلغ اليأس مداه، بينما لا تزال مافيا النظام وحماتها من الروس والإيرانيين يراهنون على خداع المجتمع الدولي، ويسعون إلى كسب الوقت لإعادة تأهيل النظام.

2

وهم الرهانات الخارجية

ما الذي أودى بنا إلى هذه الهاوية، وأفقدنا أي مقدرة على التأثير على مصيرنا، وحرمنا من أي اختيار؟ لا يوجد عامل واحد وراء الأحداث الكبيرة، وإنما تضافر عوامل متعددة. وفي حالتنا المأساوية، لا يمكن الشك في أن الصراعات الإقليمية والدولية المستمرة، والموقع الجيوسياسي والاستراتيجي الذي تمثله سوريا، كانا حاسمين في تحويل الصراع من صراع سياسي داخلي إلى صراع إقليمي ودولي، لم يعد للسوريين مكان مؤثر فيه. لكن افتقارنا، في الثورة والمعارضة، إلى استراتيجية واقعية وناجعة، للرد على هذا العداون المتعدد الأطراف، الداخلي والخارجي، لعب دورا لا يمكن إنكاره في ما وصلنا إليه. وأعتقد أن ما حدّ من قدرتنا على بلورة مثل هذه الاستراتيجية الناجعة تعاقبنا بأوهام ثلث، لا نزال لم نتحرّر منها.

الوهم الأول وجود التضامن الدولي مبدأ فاعلا في السياسة. اعتقدنا، مثل شعوب ضعيفة كثيرة في حالتنا، أن العلاقات الدولية مبنية على مواليد وقوانين وأعراف دولية، لا يستطيع أي طاغية أن يتجاوزها، أو أن لا يحسب حسابها، أو على الأقل أن يمرّ بمشروع حربه الإبادية من دون أن يستثير رد فعل من الموقعين على تلك المواليد والقوانين، وأن يدفع ثمن خرقها. لكن ثبتت الواقع، للأسف، أنه لا يزال من المبكر رهان الشعوب الضعيفة على مثل هذا المبدأ الأخلاقي في الحياة الدولية، فقد مرّ الأسد بمشروعه، واستمر في حربه الإبادية من دون أن يستقر أحدا أو ينال عقابا من أحد.

الوهم الثاني انجاز الغرب الديمقراطي، بل دعمه الحتمي أي مشروع ثورة أو تغيير ديمقراطيين في العالم. وهو الوهم الناجم عن الاعتقاد بوجود تناقض استراتيжи وحتمي بين معنكري الديمقراطية والديكتاتورية، وأن الغرب الديمقراطي لا يمكن، من منطلق حماية مصالحه ذاتها، أن يتخلّى عن دعم حركاتٍ ديمقراطيةٍ تقرّب منه بلداناً وشعوبها ترّزح تحت سلطة الاستبداد. وقد شهدنا في سوريا تعاوناً استثنائياً بين الدول الديمقراطيّة الغربية والنظم شبه الشمولية في موسكو وطهران، لم نعهدُ أو لم ندرك إمكانية تتحقق من قبل. وكم كان صعباً إقناع النشطاء في السنة الأولى للثورة بأن الغرب الديمقراطي لم يكن جاهزاً لنجدّة الثوار السوريين، حتى لو طالبوا بذلك، وأعلنوا يوماً للتظاهر باسم "جمعة التدخل الدولي".

لكننا ندرك اليوم أن دفتر الطلاق العالمي ليست على أجندة أيٍّ من الدول الديمقراطيّة، وأن ما يهم هذه الدول، وما يهيم على جدول أعمالها، بالدرجة الأولى والثانية والعشرة، هو "الأمن" والأمن وحده، قبل أي مبدأ أو غاية أخرى. وهي تعتقد، لسوء حظها وحظنا، أن منها الذي يتخذ طابعاً هوسيّاً اليوم يتحقق بشكل أفضل أو أوثق من خلال دعم النظم الديكتاتورية، خصوصاً في تلك البلدان التي تعرف مسبقاً أن أزمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسة عميقه ومعقدة، لا يستقيم حلها من دون تعديلاتٍ في السياسات

العالمية، وتقديم تنازلاتٍ مكلفة من الدول المتقدمة للدول النامية والفقيرة في المسائل الاقتصادية والاستراتيجية. الوهم أن الدول التي تبني قوتها على استغلال البلدان الفقيرة واستخدامها لتحقيق مآربها الاستراتيجية يمكن أن تكون عوناً في دعم التحولات الديمقراطية خارج نطاق ناديهما هو من مخلفات أوهام الحرب الباردة.

والوهم الثالث حتمية انتصار الحق، والاعتقاد بأن الحق سلطان، وأن عدالة ثورتنا السلمية لا يمكن أن تخفي على أحد، وأن الظلم الفادح الذي يتعرض له شعبنا، الواضح كوضوح الشمس، لا يمكن إلا يستقر ضمير العالم ويحثه على الانتصار لقضيتنا والقاعول معنا. وقد تبين لنا أن الحق لا ينفصل في السياسة والعلاقات الدولية عن المصلحة، وأنه من الممكن لتوافق مصالح أخرى أن يغيبه تماماً، أو حتى يحول دون الاعتراف به وإنكاره إذا اقتضى الأمر، حتى من دون أن تكون هذه المصالح المتواقة شريرة بالضرورة أو قائمة على نية الشر. وهذا يعني أن الحق في عالم قائم على التنازع والصراع لا يضمن بالوراثة، ولا يثبت بالقانون وحده، وإنما ينترع ويفرض بالقوة. وأن القانون من دون قوة تطبيقه لا قيمة له ولا أثر. وفي حالتنا السورية، لم نكن ضحية تحالف مصالح مناقضة لتشيّب حقنا في التغيير والسيادة والتنمية والحرية فحسب، وإنما أكثر من ذلك ضحية تقاطع مصالح دولية يصعب التوفيق بينها. فكما أن لدى دول كثيرة، إقليمية وغير إقليمية، مصالح مشتركة في أن تبقى سورية مسرح حرب تخوض عليه معاركها وتحل عقدها، ليس لديها أي مصلحة مشتركة في أن تعود سورية مستقلة وحرة وموحدة.

ليس من مصلحة طهران وقف النزيف السوري، وإنما بالعكس، الدفع نحو مزيد من التفكك والتمزق والتعفن، لتحقيق حلمها في تغيير مذهبي وديمغرافي واستراتيجي إقليمي، تعتقد أنه من مصالحها الاستراتيجية وحقها، وقد تقدّمت خطوات واسعة على طريق إنجازه. وفي المقابل، من مصلحة روسيا تأهيل النظام، وعدم المغامرة بما حققه من مكتسبات استراتيجية كبيرة في ظله ومعه، وأي حل للقضية السورية يهدّد هذه المكتسبات أو يعيّد النقاش فيها. ولا يمكن لإسرائيل أن تحلم بوضع أفضل على حدودها الشمالية من الوضع الذي أخرج سورية من أي حسابات استراتيجية عقوداً طويلة مقبلة، وربما أدى إلى زوالها كدولة موحدة. ومن الأفضل لأنقرة، بل لا خيار لها، خوض الحرب الكردية التركية المستمرة منذ أكثر من خمسة عقود على الأرض السورية من خوضها على الأرضي التركي. أما دول الخليج، فيشكل الانهيار السوري فرصة لا تفوّت للتحلّ من التزاماتها العربية القومية السابقة، وتجاوز حاجز القضية الفلسطينية للتفاهم مع إسرائيل، والتعويض عن انسحاب الإداره الأميركيه الاستراتيجي من المنطقة، بتحالف استراتيجي إقليمي قوي ليس في مواجهة طهران فحسب، ولكن في مواجهة ثورات الشعوب الجديدة القادمة. أما أميركا فقد وجدت في الجزيرة السورية أرضاً داعشة، تبني عليها قواعد عسكرية ومشاريع خاصة، من دون أي التزامات قانونية تجاه أي دولة أو سلطة سيادية. ولا يبدو أن إدارة الرئيس جو بايدن الجديدة ستغير موقفها جذرياً، وتحمل على عاتقها عبء العمل على إزالة الاندماج/الاحتلال المتعدد الأطراف على سورية.



كنت دائماً أعتقد، ولا أزال، أن القضية السورية لا حل لها إلا بأحد أمرين: تفاهم دولي أو تفاهم وطني داخلي. التفاهم الدولي، كما شهدنا، كان أحد رهاناتنا الوهمية الخادعة، وهو غير متوفّر وغير محتمل حتى الآن. ولو استسلمنا له سوف ننطر على الأغلب طويلاً. وحتى لو تبدّلت الأوضاع وصدف وحصل التفاهم بين بعض الدول المعنية، فلن تكون التسوية فيما بينها إلا على ما يوافق مصالحها، ولن يهتم أحد منها بتلبية مطالب الشعب، ولن يكون من مصلحة أحد مساعدتنا على استرجاع سيادتنا ورد حقوقنا المسلوبة. أما القرارات الدوليّة فبإمكانها الانتظار سنوات طويلة، كما حصل لأشقائنا الفلسطينيين من قبل.

أما العودة إلى الحرب والحلول العسكريّة، فقد استفدت أغراضها وتجاوزت زمانها. ولم يبق لنا من وسائل التغيير، اليوم، سوى العمل السياسي والاستثمار في إعادة بناء الوطنية، ولا أعني بها هنا إلهاب الحماس العاطفي أو التّعصب القومي، إنما السياسة التي تهدف إلى إعادة توحيد الشعب الذي قسمته الحرب وحكم العصابة المافيوية والاحتلالات، الداخلي والخارجي. وهذا لا يأتي من تلقاء نفسه مهما أطّلنا الانتظار، ولا يمكن المراهنة في تحقيقه على المبادرات الخارجّية، حتى الإيجابية منها. إنه يحتاج إلى عمل بطيء ومثابر وطويل وشاقٌ لرأب الصدع. ويستدعي الابتكار في كسر جدران الكراهيّة والحدّ والانتقام التي ولدتها الحرب، كما يتطلّب الإبداع في فتح النوافذ والمعابر الصغيرة لإعادة التواصل واستعادة روح الحوار والاهتمام والاحترام المتبادل المفقود.

لا ينفي هذا المسار ولا يستدعي التخلّي عن القرارات الدوليّة التي أقرت للسوريين الحق في الانتقال السياسي الديمقراطي، ولكنه يردد على فشل المجتمع الدولي في تطبيقها، بعد ما يقارب السنوات العشر من إقرارها. وهو ينطلق من اعتبار ما أظهره النظام من فشل في تحمل أي ذرّة من المسؤولية تجاه محنّة الشعب التي تسبّب فيها، واستمرّائه في معاقبته وتعظيم معاناته وعذاباته، ومن التطلع إلى توحيد إرادة السوريين في التحرّر من براثن حكمه المافوي، ومن الأمل في عودة الوعي إلى عديد من فئات الشعب التي خدّعها الأسد، بعد اكتشاف ما آلت إليه حياة جميع السوريين، بسبب سياساته اللاوطنيّة، بل الانتحاريّة. هذا هو الطريق لتجاوز العطالة والعجز والدوران في الحلقة المفرغة المستمر منذ سنوات. ولا ينبغي، وليس من مصلحة السوريين الاستسلام لأمل تفاهم دولي سريع محتمل لتحقيق مصالحة لا يمكن لأحد إنجازها غير السوريين، ولا يمكن إنجازها إلا بإنصاف الضحايا وإنزال العقاب العادل بمرتكبي جرائم الحرب من كل المناطق والانتتماءات.

لا أظن أن أحداً يملك رؤية واضحة للطريقة التي يمكن أن تنتغلب فيها على حاجز الشك والخوف والكراهيّة، وتجاوز خنادق العداء وانعدام الثقة، والتجربة على المكافحة ومصارحة الذات. ولا توجد أي إجابة جاهزة أو سهلة على مثل هذه الأسئلة الصعبة. ولكن بسبب ذلك أيضاً أردت أن يكون هذا المقال مبادرة لدفعنا جميعاً، على مختلف مشاربنا وطوانقنا واتجاهاتنا السياسيّة والفكريّة، إلى التفكير والتأمل في مصيرنا الجماعي والوطني، والبحث معاً عن خياراتٍ أخرى غير خيار التوكل والانتظار.

هل نستطيع، والمقصود هنا السوريون، أن نخرج من خنادق المعارضة والموالاة، ونفكّر معاً كشعب في شروط الخروج من الحرب وإقامة السلام، ووضع أسس نظامٍ جديدٍ لا يقوم على الخوف والتروع والمتّباع، ولا يستند إلى قوة القهر والإقصاء والعنف، ولكنه يراهن على تربية روح المواطن الحرّة



والمسؤولية الجماعية والقيم الإنسانية، ويحل مشاعر الألفة والأخوة والعدالة محل مشاعر التعصب والعصبية القبلية، والألفة والثقة الوطنية محل الانحيازات الطائفية والانقسامات القومية؟

هذا هو التحدّي الكبير الذي نواجههاليوم كسوريين، وليس كمعارضة فحسب. ولا يوجد تحد آخر سابق عليه. والتواافق على هذا المبدأ – الحوار هو خطوة أولى لإطلاق التفكير بأي حل. فكي نعيد بناء سورية دولة واحدة، ينبغي أن يكون هناك شعب واحد، وأن تكون لدينا القدرة والاستعداد معاً للعمل من أجل تحقيق هذه الغاية الضرورية والنبيلة معاً. ولا أشك في أن سورية تمتلك ما يكفي من العقول الحكيمه والنيرة وأصحاب الإرادة الطيبة الذين يدركون أن السير في هذا الطريق، الذي يعني للكثيرين منا تجرّع السم، ليس خياراً، ولكنه الشرط الأول لتصصير زمن المحنّة والمعاناة عن أبنائنا، وتقريب زمن التعافي وتجنّب سورية، بلداً وشعباً، مخاطر التفكّك والانحلال. وأنا على ثقة من أن لدى الروح التي تسكن هذه البقاع، العريقة في حضارتها وإبداعها، القدرة الدائمة على أن تولد من رمادها، كطائير الفينيق الذي نسجته من خيالها منذآلاف السنين، والذي يبقى الأعمق والأجمل بين رموز خرافتها الغنية والملهمة.

خاطرة: رغيف خبز بالدم

بهاء الشايب

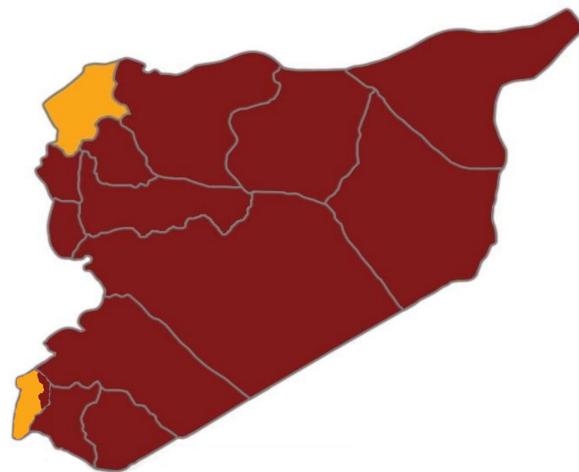
كم حطموك وقيدوك وأعطيوك رغيف من الخبز، وأخذوا منك نصفه، وثم شاركوك على نصفك، وأخذوا نصفك منك، واعطوك ربعه، وقاسموك على ربعك، وطلبوا منك ان تشكرهم وإلا وألا لأن يشكرونكم.

كم قيدوك يا أخي وأخذوا منك كل شيء، ومع هذا كله طلبوا أن تشكرهم وإلا وإلا.

مُت يا أخي مُت شامخ الرأس ولا تتحنّن مهما هددوك وقاسموك حتى على نفسك وأشيائك الخاصة.

مُت يا أخي مرفوع الرأس ولا تتحنّن يا أخي مهما قيدوك وحاصروك.

مت من أجل وطننا، فوطننا لنا، وهم ليس لهم أي وطن، لن يكسروك يا أخي لأنهم ليسوا باقين ونحن الباقيون يا أخي.



موقعنا على الإنترنت:

 www.scppb.org

صفحتنا على الفيسبوك:

 facebook.com/scppb.org

موقعنا على الحوار المتمدن:

 www.ahewar.org/m.asp?i=9135